الجرائم المالية

إعداد
د. وفاء بركات

سلسلة كتيبات تعريفية
العدد (51)
مُوجّه إلى الفئة العمرية الشابة
في الوطن العربي

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

الجرائم المالية

سلسلة كتيبات تعريفية
(العدد 51)
موجّه إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي

إعداد: وفاء بركات

صندوق النقد العربي
2023

© صندوق النقد العربي 2023

حقوق الطبع محفوظة

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذا الكتيب أو ترجمته أو إعادة طباعته بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:

الدائرة الاقتصادية

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818 – أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 97126171552+

فاكس: 97126326454+

البريد الإلكتروني: Economic@amfad.org.ae

Website : http: //www.amf.org.ae

للحصول على نسخة من الكتيب:

للحصول على الكتيبات السابقة:

هذا الكتيب يستهدف غير المتخصصين في الشأن الاقتصادي والمالي في الدول العربية ويخاطب بشكل عام المواطن العربي بهدف زيادة الوعي حول الجرائم المالية والتعريف بها وأنواعها وكيفية تأثير هذه الجرائم على المجتمعات والأفراد؛ إضافة إلى الدوافع والأسباب التي أدت إلى ارتفاع نسب تلك الجرائم وطرق وآلية مكافحتها.

المحتويات

صفحة

تمهيد..... 4

أولاً: مفهوم الجريمة المالية 5

ثانياً: أنواع الجرائم المالية..... 6

ثالثاً: تأثيرات الجرائم المالية..... 13

رابعاً: دوافع وأسباب الجرائم المالية..... 15

خامساً: أسباب زيادة الجرائم المالية..... 17

الخلاصة..... 21

المراجع..... 22

تمهيد

وفق تعريف المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) للجريمة المالية، فهي كل فعل مُجرم قانوناً ينطوي على أو يترتب عليه الاستيلاء على مال الغير أو ينطوي على التصرف في الأموال أو تحريكها على نحو مخالف للقانون.

تتخذ الجريمة المالية أشكال عده/ منها: التزوير والرشوة، وإتلاف أو سرقة المستندات، والاختلاس، ونهب أموال البنوك، وتزوير البطاقات الائتمانية، والشيكات المرتجعة لعدم وجود/كفاية الرصيد، وغيرها من التصرفات المالية غير القانونية المشابهة. وقد تكون الجريمة نتاج سلسلة من الجرائم المتصلة المترابطة. كما يعد من أشكال الجريمة المالية غسل الأموال، والاحتيال، والتلاعب بأسعار الأسهم والسندات في الأسواق المالية العالمية، وغيرها من الجرائم التي تتسبب في أضرار كبيرة للأفراد والمجتمعات.

تخلق الجرائم المالية نوعاً من عدم التجانس في روابط المجتمع، ذلك من خلال التسبب في عرقلة وإبطاء عمليات التنمية بكافة مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية، في ظل تحرير التجارة وانفتاح الأسواق المحلية والاقتصادات على العالم الخارجي. إن المحرك الرئيس للجريمة المالية هو الجشع، والرغبة في تحقيق الثروة بسرعة من جانب بعض العناصر غير السوية في المجتمع للحصول على أكثر مما يحق لهم. وقد يرجع ذلك إلى ضعف العقوبات القانونية، أو قلة الوعي والتثقيف حول العواقب والعقوبات القانونية لمرتكبي

مثل هذا النوع من الجرائم "الجرائم المالية"، فضلاً عن عدم وجود معرفة ودراية لدى ضحايا هذه الجرائم عن الأدوات والأساليب التي يستخدمها مرتكبي هذه الجرائم لتنفيذها.

من جانبها، تكافح الحكومات الجرائم المالية من خلال زيادة مراقبة المعاملات المالية، وتغليظ العقوبات على المدانين بالجرائم المالية، إضافة إلى تعزيز التعاون الدولي بين الحكومات لعدم تمكين مرتكبي تلك الجرائم من استغلال ثغرات القوانين الدولية، وتهريب الأموال، والهروب من العدالة. كما يمكن للحكومات اتخاذ خطوات لتثقيف المواطنين حول القانون وعواقب الجرائم المالية من أجل ثني الناس عن ارتكاب مثل هذه الجرائم.

أولاً: مفهوم الجريمة المالية

حتى العقد الأخير من القرن العشرين، كان نطاق الجرائم المالية محدودًا وكان من المفهوم أنه يشمل الفساد والرشوة، والاحتيال، وغسل الأموال (مثل تمويل الأنشطة القانونية (شراء أسهم) من عائدات الاتجار في المخدرات بغرض طمث مصدرها، والتحايل على القانون) وغيرها من الجرائم الخطيرة الأخرى.

منذ بداية القرن الحالي، تم تسليط الضوء بشكل أكبر على الجرائم المالية وتداعياتها على الاقتصادات والمجتمعات، بل وعلى الاقتصاد العالمي بشكل عام، ذلك على خلفية زيادة درجة الانفتاح والتشابك بين الاقتصادات والأسواق، حيث أنها من الجرائم العابرة للحدود.

أصدرت غالبية الدول قوانين تتضمن نصوصاً تتعلق بمكافحة الجرائم المالية، إلا أن تعريف الجريمة المالية لا يزال يختلف نسبياً من دولة لأخرى، فضلاً عن أن العقوبات المترتبة عن تلك الجرائم تتفاوت من دولة لأخرى، ما قد يوفر حصانات لمرتكبي هذه الجرائم من مواطني الدول التي تفرض عقوبات مغلظة على مرتكبي الجرائم المالية إذا ما لجأ هؤلاء المجرمون إلى دولة أخرى تفرض عقوبات مخففة عليهم، وقد لا يقعون تحت طائلة القانون من الأساس إذا ما اختلف مفهوم الجريمة المالية في الدولة الأولى عنه في الثانية.

وقد تم توسيع مصطلح الجرائم المالية ليشمل غسل عائدات هذه الجرائم (جريمة غسل الأموال)، إلى جانب تمويل الإرهاب، وتمويل انتشار الأسلحة بين يدي الجماعات الإرهابية، وخرق العقوبات المالية والتجارية، والتهرب الضريبي. كما تشمل الجرائم المالية أي جريمة تنطوي على الاحتيال، أو عدم الأمانة، أو سوء السلوك المالي، أو إساءة استخدام المعلومات المتعلقة بسوق مالي، أو التعامل مع عائدات الجريمة، إضافة إلى مجموعة واسعة من الجرائم ذات الآثار المشابهة.

ثانياً: تأثيرات الجرائم المالية

لا يقتصر تأثير الجرائم المالية على الأفراد وحدهم، وتَكبُدهم خسارة الأموال والمدخرات والاستثمارات، بل من الممكن أن يكون لهذه الجرائم أيضاً تأثير عميق على المجتمع ككل، مثل زعزعة استقرار الأسواق المالية، وضرر اقتصادي واسع النطاق. عندما تمر الجرائم المالية دون أن يتم اكتشافها أو بدون عقاب، فإنها تؤدي إلى ضرر كبير للفرد والمجتمع، فهي لا تؤثر على الاقتصاد فحسب، بل تؤثر أيضاً على النسيج الاجتماعي للمجتمعات، ومن هذه التأثيرات ما يلي: [1]

- **الآثار الاقتصادية**: للجرائم المالية تأثير كبير على الاقتصاد، خاصة عندما يتعلق الأمر بالاحتيال والاختلاس. وفقاً لجمعية مدققي الاحتيال المعتمدين، فإن المؤسسات تفقد ما يقرب من 5 في المائة من إيراداتها بسبب الاحتيال كل عام، ويمكن أن تؤدي هذه الخسارة إلى انخفاض الربحية والإنتاجية، مما يؤثر في النهاية على نمو الاقتصاد.

- **الآثار الاجتماعية:** للجرائم المالية تأثير خطير على النسيج الاجتماعي للمجتمعات، حيث، يمكن أن يؤدي الاحتيال، على سبيل المثال، إلى فقدان

[1] Association of Certified Fraud Examiners. (2020). Report to the Nations: 2020 Global Study on Occupational Fraud and Abuse. Retrieved from https://www.acfe.com/report-to-the-nations/2020/

الثقة في الأفراد والشركات والمؤسسات المالية. وقد تؤدي الجرائم المالية إلى انتشار جرائم أخرى مثل المخدرات والإدمان والتفكك الأسري.

- **الآثار القانونية:** هناك أيضاً آثار قانونية كبيرة على كل من الأفراد والمنظمات، وفي كثير من الحالات تعتبر الجرائم المالية جرائم جنائية، يمكن أن تؤدي إلى غرامات وسجن وعقوبات قانونية أخرى.

- **الآثار النفسية:** غالباً ما يعاني ضحايا الجرائم المالية من مشاعر الغضب والخيانة والإذلال، بل قد يعانون أيضاً من الاكتئاب والقلق ومشاكل الصحة العقلية الأخرى. يمكن أن تؤدي هذه الآثار النفسية إلى صعوبات صحية طويلة الأمد، لا تؤثر فقط على الفرد، ولكن أيضًا على أسرته ومجتمعه.[2]

بشكل عام قد تخلق الجرائم المالية تصوراً لدى أفراد المجتمع بأن النظام مزوّر لصالح فئات اجتماعية دون غيرها، مما قد يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية وعدم استقرار، فضلاً عن كونها تخلق بيئة غير مواتية للأعمال والعيش، عندما تمر الجرائم المالية دون ردع، مما قد يكون له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي والتنمية.

[2] Kunreuther, H. (2002). Whose money is it anyway? The psychological impact of white-collar crime. In National Institute of Justice Conference Proceedings (pp. 143-151).

ثالثاً: أنواع الجرائم المالية

هناك أشكال عديدة من الجرائم المالية التي لها تأثير سلبي على المجتمعات من مختلف النواحي سواءً كانت اقتصادية أو اجتماعية، وذلك لما تسببه من خسائر مالية كبيرة للأفراد والمجتمعات. وأدى التطور التقني إلى جعل هذه الجرائم أكثر تعقيداً وصعوبة في الكشف عنها والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها، ومن هذه الأشكال:

- **جرائم غسل الأموال**

هي محاولة تبييض أو إدخال الصفة الشرعية والقانونية على الأموال المتولدة بشكل مباشر أو غير مباشر من ارتكاب جريمة أخرى مثل الاختلاس أو الرشوة أو الإتجار بالمخدرات أو التهريب، من خلال تحويل الأموال كلياً أو جزئياً إلى أموال أخرى بغرض إخفاء مصدرها.

كما تُعرف بعض الجهات العربية المعنية بتلك القضايا عملية غسل الأموال بتعريفات متعددة، ولكنها تدور حول ذات المعنى، ومنها وزارة الاقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة التي عرفت جريمة غسل الأموال بأنها "كل معاملة مالية أو مصرفية تهدف إلى إخفاء أو تغيير هوية الأموال المتحصلة بطرق غير قانونية، وذلك بتمريرها عبر

النظام المالي والمصرفي لكي تظهر على أنها نابعة من مصادر شرعية، ومن ثم إعادة ضخها واستثمارها بشكل قانوني مغاير لحقيقتها"[3].

وعلى المستوى الدولي، فوفقاً للتعريف المتضمن في اتفاقية فيينا لعام 1988 مادة 3.1، تعد جريمة غسل أموال أي معاملة مالية تنطوي على " تحويل الأموال أو نقلها مع العلم بأنها مستمَّدة من أيَّة جريمة أو جرائم، بهدف إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال أو قصد مساعدة أيَّ شخص متورَّط في ارتكاب مثل هذه الجريمة أو الجرائم على الإفلات من العواقب القانونية لأفعاله"[4]

تتم عملية غسل الأموال من خلال الأصول الملموسة (الممتلكات المادية كالسلع والأراضي والمعادن الثمينة والأحجار والسيارات، والسفن، والأعمال الفنية، أو أي سلع أخرى يتم تبادلها بمقابل نقدي)، أو الأصول غير الملموسة، (مثل الأموال المصرفية أو الحسابات المالية الأخرى، بما في ذلك ما يسمى العملات الافتراضية أو العملات المشفرة، إضافة إلى الأدوات والأوراق المالية، مثل الأسهم، وغيرها من الأوراق المالية، مثل السندات الإذنية، وسندات الدين، وضمانات الأسهم، والخيارات، وغيرها من الأوراق المالية القابلة للتحويل، أو الأدوات القابلة للتداول لحاملها، وأيضاً العقود وأدوات القروض والملكية، والمطالبات، وبوالص التأمين).

[3] https://www.moec.gov.ae/aml
[4] https://www.unodc.org/romena/ar/money-laundering.html

- **جريمة تمويل الإرهاب**

وفق الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 9 ديسمبر 1999، ودخلت حيز التنفيذ في 10 أبريل 2002، ووقع عليها 167 دولة بحلول شهر أكتوبر 2008، تم تجريم تمويل الأعمال والمنظمات الإرهابية، والإرهابيين الأفراد حتى في حالة عدم وجود صلة بين التمويل وعمل أو أعمال إرهابية مُحددة[5].

ألزمت الاتفاقية الدول الموقعة عليها بالامتثال لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والمتعلقة بمنع وقمع الممارسات التي تنطوي على تمويل الإرهاب. كذلك، تضمنت الاتفاقية نصوصاً تطالب الدول بتجميد الأموال أو الأصول الأخرى للكيانات الإرهابية دون تأخير، لضمان عدم إتاحتها، بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى أو لصالح أي شخص أو كيان تنطبق عليه المواصفات التي تم إبرام الاتفاقية لمكافحتها. كما تضمنت الاتفاقية نصوصاً ترمي إلى منع وقمع وتعطيل انتشار أسلحة الدمار الشامل وتمويلها.

ولم يتم استثناء المنظمات غير الربحية من النصوص المعنية بمكافحة تمويل الإرهاب، حيث يجب على الدول مراجعة مدى كفاية القوانين واللوائح التي

---

[5] بيير كلاين، "الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب" الأمم المتحدة، مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي، https://legal.un.org/avl/intro/welcome_avl.html.2012

تتعلق بنشاط تلك المنظمات، والتي قد تتورط في تمويل الإرهاب، وذلك من خلال قيام الدول بتطبيق تدابير مركّزة ومتناسبة، بما يتماشى مع النهج القائم على المخاطر، لحمايتها من جرائم تمويل الإرهاب. من بين الجهات المقصودة في هذا الإطار:

(أ) المنظمات الإرهابية التي تتظاهر بأنها كيانات شرعية.

(ب) استغلال الكيانات المشروعة كقنوات لتمويل الإرهاب، بغرض الهروب من إجراءات تجميد الأصول.

(ج) إخفاء أو التعتيم على التحويل السري للأموال المخصصة لأغراض مشروعة لصالح المنظمات الإرهابية.[6]

- **جريمة الاحتيال:**

يشمل مصطلح الاحتيال أعمال مثل التآمر والاختلاس والتملك غير المشروع والتمثيل الزائف، وإخفاء المواد، والحقائق، والتواطؤ.

[6] FATF. (2018). International standards for combating money laundering, terrorist financing and arms proliferation. P. 10.

يعتبر الاحتيال جريمة تنطوي على خداع الآخرين عمداً لتحقيق مكاسب شخصية، ويتخذ العديد من الأشكال، بما في ذلك الاحتيال الاستثماري، والاحتيال لسرقة بيانات بطاقات الائتمان، والاحتيال التأميني، وسرقة الهوية، وغيرها من الأمور الأخرى.

يمكن أن يرتكب الاحتيال أفراد أو جماعات أو منظمات، ويكون له عواقب مالية وقانونية خطيرة على كل من الضحايا والجناة. يعطي القانون تعريفاً قانونياً لجريمة الاحتيال الجنائية، ويحددها ضمن ثلاث فئات، وهي: التمثيل الكاذب، وعدم الكشف عن المعلومات عندما يكون هناك التزام قانوني للقيام بذلك، وإساءة استخدام المنصب.[7]

[7] Chartered Institute for Securities & Investment (CISI). The Background and Nature of Financial Crime. Available at: http://media.fitchlearning.com/Courses/CapitalMarketsProgramme/CombatingFinancial_Crime/Ed3/Manual/Chapter1_Manual.pdf

- **جريمة الرشوة:**

الرشوة هي جريمة جنائية تنطوي على عرض أو إعطاء أو تلقي شيء ذي قيمة للتأثير على شخص في موقع سلطة لفعل شيء غير قانوني أو غير أخلاقي. تعتبر الرشوة جريمة خطيرة في العديد من البلدان ويعاقب عليها القانون، وعرفها البعض على أنها "عرض أو وعد أو منح، أو قبول، أو طلب أموال، أو هدايا، أو أي ميزة أخرى لفعل شيء غير قانوني أو خرق للثقة في سياق تنفيذ أنشطة المنظمة". كما أن هناك تعريف آخر بموجب قانون الرشوة البريطاني لعام 2010، قد يختلف قليلاً، حيث يشير إلى الغرض من الرشوة على أنه "حث شخص ما على أداء وظيفة أو نشاط بشكل غير صحيح، أو مكافأة أي شخص على الأداء غير السليم لمثل هذه الوظيفة أو النشاط".[8]

يمكن للرشوة أن تتخذ أشكالاً وأحجاماً عديدة، وعندما يكون تقديم الرشوة إلى عائلة الموظف أو أصدقائه، وحتى عند تقديم رشوة من خلال طرف ثالث، لا تزال تعتبر رشوة.

[8] Chartered Institute for Securities & Investment (CISI). The Background and Nature of Financial Crime. Available at: http://media.fitchlearning.com/Courses/CapitalMarketsProgramme/Combating_Financial_Crime/Ed3/Manual/Chapter1_Manual.pdf

- **الجريمة المالية الإلكترونية:**

تشير الجرائم المالية الإلكترونية إلى الأنشطة الإجرامية التي تتم من خلال استخدام شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت)، أو شبكات الحواسيب (الكمبيوتر)، بما يتضمن عمليات الاحتيال أو الأنشطة غير القانونية الأخرى. ينخرط المجرمون الذين يستخدمون الإنترنت في أنشطة مختلفة، مثل القرصنة وبث البرامج الضارة وطلب فدية مالية لمعالجة ذلك، وسرقة بيانات البطاقات الائتمانية والهوية. يمكن أن يكون تأثير الجريمة الإلكترونية كبيراً، حيث يخسر الضحايا أموالاً أو معلومات حساسة. تُمثل الجرائم الإلكترونية تحدياً متنامياً في جميع أنحاء العالم، حيث يطور المجرمون باستمرار تقنيات جديدة لاستغلال نقاط الضعف في أنظمة الحواسيب.[9]

رابعاً: دوافع وأسباب الجرائم المالية

يعد فهم الدوافع والأسباب وراء ارتكاب الجرائم المالية أمراً ضرورياً لمنع هذه الجرائم ومكافحتها، من خلال معالجة الأسباب الكامنة وراء هذه الجرائم، والدوافع الفردية المؤدية إليها، مثل الجشع، والرغبة في تحقيق مكاسب مالية بصورة سريعة وعدم وجود القدرة الذاتية لتحقيقها، وأسباب تتعلق مثلاً بالافتقار إلى الرقابة أو التنظيم المناسب، وغير ذلك من الدوافع والأسباب

[9] Yar, Majid. (2013). Cybercrime and Society. SAGE Publications Ltd., 2013. P. 11

المؤدية لانتشار الجرائم المالية. فيما يلي توضيح أبرز الدوافع والأسباب التي تساهم في انتشار ارتكاب الجرائم المالية من جانب الأفراد والمؤسسات:

- **الجشع والرغبة في تحقيق المكاسب المالية السريعة:**

يعتبر الجشع والرغبة في تحقيق المكاسب المالية بصورة سريعة ودون وجود مقومات ذاتية لذلك، من أبرز الدوافع لارتكاب الجرائم المالية، حيث ينخرط بعض الأفراد في أنشطة احتيالية أو اختلاس لأنهم يريدون الثراء بسرعة دون القيام بالعمل الشاق المطلوب لكسب أموال مشروعة، وقد يدفعهم ذلك إلى تحمل مخاطر غير معقولة أو اتخاذ قرارات غير عقلانية تؤدي إلى خسائر مالية أو عقوبات قانونية. على سبيل المثال، يتلاعب بعض الموظفين، في بعض المراكز الإدارية، بالبيانات المالية لتضخيم أرباح الشركة أو المكاسب الشخصية على حساب المستثمرين أو أصحاب المصلحة الآخرين.[10]

- **الدوافع المتعلقة بمرور بعض الأفراد بصعوبات مالية:**

قد يكون الأشخاص الذين يواجهون صعوبات مالية أيضاً متحمسين لارتكاب جرائم مالية، لمواجهة الديون المتزايدة أو النفقات الكبيرة، مثل الفواتير الطبية أو الرسوم التعليمية، وقد يلجؤون إلى أنشطة احتيالية لتغطية نفقاتهم والوفاء بالتزاماتهم.[11]

---

[10] PWC. (2018). Economic crime: People, culture, and controls - The 2018 Global Economic Crime and Fraud Survey. PwC.

[11] Zhang, X., Yang, Y., & Gao, F. (2018). The impact of income inequality on financial crime: Evidence from China. Journal of Financial Crime, 25(4), 986.

❖ **الإدمان والإكراه:**

يمكن أن يدفع الإدمان والسلوك القهري الناس أيضاً إلى ارتكاب جرائم مالية. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي إدمان القمار إلى اختلاس المقامرين أموال من أماكن عملهم لدعم عادتهم. وبالمثل، قد يلجأ المدمنون على المخدرات أو الكحول إلى الجرائم المالية لدعم إدمانهم.[12]

❖ **الانتقام**

يمكن أن يكون الدافع وراء الجرائم المالية هو الانتقام. على سبيل المثال، قد يرتكب بعض الموظفين احتيالاً أو اختلاساً يتسبب في ضرر لصاحب العمل، كتعبير عن السخط الذي يشعر به نتيجة سوء المعاملة، أو عدم العدالة، أو عدم التقدير في بعض الحالات. [13]

خامساً أسباب زيادة الجرائم المالية:

تصاعدت وتيرة الجرائم المالية في السنوات الأخيرة، وساهم في ذلك عدد من العوامل من بينها: التطور التقني، والتحديات التنظيمية، والضغوط الاقتصادية، وضعف الجهود الموجهة لتعزيز الثقافة المالية لدى العامة حول الجرائم المالية. وفيما يلي أبرز أسباب ارتفاع الجرائم المالية:

---

[12] Coid, J., Yang, M., Tyrer, P., Roberts, A., & Ullrich, S. (2006). Prevalence and correlates of personality disorder in Great Britain. - The British Journal of Psychiatry, V. 188, No. 5. P. 423.

[13] Wang, C., & Wong, Y. H. (2018). Workplace violence, financial crime, and employee well-being: A resource depletion perspective. - Journal of Business Research, 91, 296.

- **التطور التقني:**

هو أحد الأسباب الهامة لارتفاع الجرائم المالية، حيث أدى الاستخدام واسع النطاق للشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت)، والتقنيات الرقمية إلى خلق فرص جديدة للمجرمين للانخراط في الجرائم المالية بصورة معقدة، تعتمد على تقنيات عالية الدقة، سهلت على المجرمين القيام بالأعمال غير المشروعة، مثل التصيد الاحتيالي والقرصنة وسرقة المعلومات الشخصية والمالية.

أيضاً أدى ظهور العملات المشفرة والأصول الرقمية الأخرى إلى خلق فرص جديدة للمجرمين الماليين. غالباً ما تكون هذه الأصول غير منظمة، مما يجعلها جذابة للمجرمين الذين يتطلعون إلى غسل الأموال أو الانخراط في أنشطة غير مشروعة أخرى. وفقاً لتقرير صادر عن وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون، يتزايد استخدام المجرمين للعملات المشفرة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب والانخراط في جرائم مالية أخرى.[14]

- **العولمة:**

ساهمت عولمة الاقتصاد المتزايدة في انتشار الجرائم المالية نظراً لكون الشركات توسع عملياتها عبر الحدود، فإنها تتعرض لمخاطر ونقاط ضعف

[14] European Union Agency for Law Enforcement Cooperation (Europol). (2019). Internet Organized Crime Threat Assessment (IOCTA) 2019. Retrieved from https://www.europol.europa.eu/activities-services/publications/internet-organised-crime-threat-assessment-iocta-2019

جديدة، ساعدت المجرمين على الجرائم المالية. إضافة إلى ذلك، فإن النظام المالي العالمي مترابط إلى حد كبير، مما يسهّل على المجرمين الماليين نقل الأموال عبر الحدود، وإخفاء أنشطتهم غير المشروعة. وفقاً لتقرير صادر عن مجموعة العمل المالي[15]، فإن هؤلاء المجرمين يستخدمون مخططات معقدة ومتطورة لنقل الأموال عبر الحدود، مما يجعل من الصعب على وكالات إنفاذ القانون اكتشاف الجرائم المالية ومنعها.[16]

- **ضعف الأطر التنظيمية:**

ضعف الأطر التنظيمية عامل رئيس آخر يساهم في زيادة الجرائم المالية. فعلى الرغم من أن العديد من البلدان لديها قوانين ولوائح لمكافحتها، إلا أنها لا تزال غير كافية ولا يواكب تطورها السرعة الكبيرة التي يطور بها المجرمون الماليون أدواتهم وأساليبهم لارتكاب جرائمهم، إضافة إلى أن بعض البلدان لديها آليات إنفاذ ضعيفة، مما يسمح للمجرمين الماليين بالإفلات من العقاب.[17]

---

[15] مجموعة العمل المالي (FATF) هي هيئة مراقبة غسل الأموال وتمويل الإرهاب العالمية. تضع الهيئة الحكومية الدولية معايير دولية تهدف إلى منع هذه الأنشطة غير القانونية والضرر الذي تسببه للمجتمع. وباعتبارها هيئة لصنع السياسات، تعمل مجموعة العمل المالي على توليد الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق الإصلاحات التشريعية والتنظيمية الوطنية في هذه المجالات. وتتكون من 39 عضوًا وتأسست مجموعة العمل المالي عام 1989 ومقرها باريس.
https://www.fatf-gafi.org/en/the-fatf/who-we-are.html

[16] Financial Action Task Force (FATF). (2018). Money Laundering and Terrorist Financing Vulner.p.32.

[17] United Nations Office on Drugs and Crime. (2020). Transnational Organized Crime in the Fishing Industry: Focus on West Africa. Retrieved from https://www.unodc.org/documents/data-and analysis/tocta/TOCTA_Report_2020_BOOKLET_web_small.pdf

- **الضغوط الاقتصادية:**

خلال فترات الضائقة الاقتصادية، قد يكون الأفراد والشركات أكثر عرضة للاحتيال المالي والجرائم الأخرى. على سبيل المثال، بيَّن تقرير صادر عن جمعية مدققي الاحتيال المعتمدين أنه كان هناك زيادة كبيرة في حالات الاحتيال خلال الأزمة المالية لعام 2008.

إضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي الضغوط الاقتصادية إلى زيادة الفساد المالي، والأنشطة غير المشروعة الأخرى. وفقًا لتقرير صادر عن منظمة الشفافية الدولية، غالباً ما يرتبط الفساد المالي بالركود الاقتصادي، حيث يسعى الأفراد والشركات إلى الحصول على ميزة غير عادلة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.[18]

[18] Association of Certified Fraud Examiners. (2020). Report to the Nations: 2020 Global Study on Occupational Fraud and Abuse. Retrieved from https://www.acfe.com/report-to-the-nations/2020/

الخلاصة:

تُمثل الجرائم المالية تحدياً متنامياً ومعقداً يؤثر على اقتصاد المجتمعات في جميع أنحاء العالم، وتتطلب اتباع نهج شامل لمكافحتها والحد منها.

لمكافحة الجرائم المالية، تحتاج الحكومات والمؤسسات المالية إلى تنفيذ تدابير شاملة تشمل تغليظ العقوبات وتعزيز قدرات أجهزة تطبيق القانون وتوعية فراد بمخاطر وعقوبات هذه الجرائم وتعزيز التعاون الدولي واستخدام الحلول التقنية والاستفادة منها. الأ

المراجع

Chartered Institute for Securities & Investment (CISI). The Background and Nature of Financial Crime. Available at: http://media.fitchlearning.com/Courses/CapitalMarketsProgramme/Combating_Financial_Crime/Ed3/Manual/Chapter1_Manual.pdf

Central Bank of the UAE. (2021). Anti-Money Laundering and Combating the Financing of Terrorism and Illegal Organizations: Guidelines for Financial Institutions. P. 16.

FATF. (2018). International standards for combating money laundering, terrorist financing and arms proliferation. P. 10.

Yar, Majid. (2013). Cybercrime and Society. SAGE Publications Ltd., 2013. P. 11

Association of Certified Fraud Examiners. (2020). Report to the Nations: 2020 Global Study on Occupational Fraud and Abuse. Retrieved from https://www.acfe.com/report-to-the-nations/2020/

Kunreuther, H. (2002). Whose money is it anyway? The psychological impact of white-collar crime. In National Institute of Justice Conference Proceedings.

PWC. (2018). Economic crime: People, culture, and controls - The 2018 Global Economic Crime and Fraud Survey. PwC.

Zhang, X., Yang, Y., & Gao, F. (2018). The impact of income inequality on financial crime: Evidence from China. Journal of Financial Crime, 25(4), 986.

Coid, J., Yang, M., Tyrer, P., Roberts, A., & Ullrich, S. (2006). Prevalence and correlates of personality disorder in Great Britain. - The British Journal of Psychiatry, V. 188, No. 5. P. 423.

Wang, C., & Wong, Y. H. (2018). Workplace violence, financial crime, and employee well-being: A resource depletion perspective. - Journal of Business Research, V. 91, P. 296.

European Union Agency for Law Enforcement Cooperation (Europol). (2019). Internet Organized Crime Threat Assessment (IOCTA) 2019. Retrieved from https://www.europol.europa.eu/activities-services/publications/internet-organised-crime-threat-assessment-iocta-2019

Financial Action Task Force (FATF). (2018). Money Laundering and Terrorist Financing Vulner.p.32.

United Nations Office on Drugs and Crime. (2020). Transnational Organized Crime in the Fishing Industry: Focus on West Africa. Retrieved from https://www.unodc.org/documents/data-and analysis/tocta/TOCTA_Report_2020_BOOKLET_web_small.pdf

Association of Certified Fraud Examiners. (2020). Report to the Nations: 2020 Global Study on Occupational Fraud and Abuse. Retrieved from https://www.acfe.com/report-to-the-nations/2020/

جميع الصور مأخوذة من موقع (Pixabay) من خلال الرابط (https://pixabay.com)

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي
يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي
شبكة المعرفة
ص.ب2818
أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة
هاتف رقم: 6215000 (9712+)
فاكس رقم:6326454 (9712+)
البريد الإلكتروني: Publications@amfad.org.ae

- متوفرة إلكترونياً بموقع الصندوق على الإنترنت:
https://www.amf.org.ae

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

Arab Monetary Fund Building
Corniche Street
Abu Dhabi, United Arab Emirates
P.O Box 2818
www.amf.org.ae